

وكيل وزارة الصحة المساعد لشؤون الخدمات المساندة أكد أن أكثر من 2400 ممرض جاهزون للعمل بمستشفى جابر الأحمد بعد افتتاحه

## الحربي لـ «الانباء»: صياغة قانون التأمين

# ضد الأخطاء الطبية ورفعها إلى «الفتوى»

أجرى الحوار: عبد الكريم العبد الله

كشف الوكيل المساعد لشؤون الخدمات الطبية المساندة في وزارة الصحة د. جمال الحربي عن قرب صياغة القرار الخاص بالتأمين على الأطباء من الأخطاء الطبية «الصدوق التكافلي» ورفعها إلى إدارة الفتوى والتشريع لإبداء الرأي. ومن ثم إلى مجلس الوزراء لاعتمادها. مؤكداً أن فكرة إنشاء الصدوق التكافلي هي الأفضل والأنسب في الوقت الحالي. وأكد الحربي في حوار خاص مع «الانباء» أنه تم حل مشكلة استقطاب العمالة التمريضية من الهند. مشدداً حرص الوزارة على اختيار أفضل العناصر للعمل بقطاع التمريض. مشيراً إلى أن هناك تقييماً للممرضين الجدد كل 3 شهور خلال السنة الأولى لمعرفة مستوى أدائهم. لافتاً إلى تركيب 150 كاميرا «المرئي والمسومع» في سيارات الإسعاف وربطها مع أقسام طوارئ المستشفيات من خلال شاشات كبيرة ليقوم الكادر الطبي بالمستشفى بمتابعة تطورات حالة المريض عند نقله. وتقديم الإرشادات المناسبة للمسعف لإنقاذه. وأيضاً طلب وتواجد الأطباء ذوي الاختصاص بحسب ما تحتاجه حالة المريض لحين وصوله إلى المستشفى. كاشفاً عن خطة مستقبلية لإدخال 82 سيارة إسعاف للخدمة. وفيما يلي التفاصيل:

## تركيب 150 كاميرا بسيارات الإسعاف وربطها مع المستشفيات لمتابعة حالة المريض

ومتى تنتهي الوزارة من إنجاز أفرع البنك في المحافظات التي سبق الاعلان عنها منذ فترة، وما الخطط المستقبلية في هذا الشأن؟  
● بالنسبة لفروع بنك الدم في المحافظات، فقد تم افتتاح الفرع الجديد في منطقة العاصمة (مركز الحمضي) الشهر الجاري، وهناك مركز جديد مساند لبنك الدم في منطقة الاحمدي بجانب مستشفى العبدان بتبرع كريم من اتحاد الجمعيات التعاونية ومن المتوقع افتتاحه عام 2018، فضلاً عن مركز جديد مساند لبنك الدم في منطقة الجهراء الصحية بجانب مستشفى الجهراء بتبرع كريم من الديوان الاميري سيفتح عام 2019.

اما بالنسبة للمشاريع المستقبلية الأخرى، فهناك مشروع مركز الشبيبة لسقوى الصباح للتحليل الجذعية بتبرع كريم من مبرة مؤسسة مشاريع الخير ومن المتوقع افتتاحه عام 2017، وإنشاء أفرع للتبرع بالدم في كل منطقة صحية، بالإضافة إلى مشروع تحديث وتطوير وتوسعة مبنى إدارة خدمات نقل الدم (بنك الدم المركزي)، وتطوير الاستخدامات الإكلينيكية المشتقات السدم في المستشفيات والمراكز الصحية، علاوة على بناء وتجهيز مبنى الشبيبة لسقوى الصباح للتحليل الجذعية الواقع في منطقة الصباح الصحية بكامل المعدات والأجهزة الطبية، وتوسعة الطاقمة الاستيعابية لتخزين الدم والعينات النادرة.

كما أن هناك عدداً من المشاريع التطويرية المستمرة سنوياً، والتي نحرص على إقامتها، مثل: الاحتفال السنوي للمتبرعين بالدم وتكريم المتبرعين بمناسبة اليوم العالمي للتبرع بالدم، تدريب الكوادر الوطنية اللازمة، زيادة مخزون الفصائل النادرة.

أما المشاريع التي تم إنجازها، فقد تم عمل توسعة في مختبرات بنك الدم بنسبة 100٪، وجار العمل على توسعة غرف التبرع، كما تم إنجاز برنامج تعقيم الدم ومشتقاته، وتوسيع غرف التبرع بنسبة 100٪، وهو نظام يرفع من سلامة الصفائح الدموية، هذا بالإضافة إلى إنجاز برنامج قلرة الدم الذاتي الشامل وتحضير مشتقات الدم أوتوماتيكياً، بنسبة 20٪، ونظام توفير غاز النيتروجين المركزي للتجميد طويل الأمد بنسبة 100٪.

وتجديد الاعتراف العالمي بخدمات نقل الدم. ما نصيب إدارة خدمات نقل الدم من المؤتمرات والاتفاقيات الدولية؟  
● من الجدير بالذكر أن بنك الدم المركزي عضو فعال في عدد من الهيئات العالمية وهي: الهيئة العربية لخدمات نقل الدم وذلك عن طريق تبادل المعلومات والخبرات والتعاون بين الدول العربية، ولجان منظمة الصحة العالمية وذلك عن طريق تبادل المعلومات والخبرات والتعاون بين دول المنطقة والعالم والاشتراك باجتماعاتهم وتقديم أوراق العمل عن خبرة الكويت، منظمة بنوك الدم الأمريكية AAB، حيث يعتبر بنك الدم المركزي أول بنك دم في الدول العربية حاصل على الاعتراف الدولي من منظمة بنوك الدم الأمريكية عام 1989 وعلى شهادة الأداء من الكلية الأمريكية للبياتولوجي CAP حيث يتم تبادل الخبرات والأوراق العلمية، المنظمة العالمية للتبرع بالدم ICCBBA والتي تختص بتبادل الدم عبر الدول، عضو أساسي في المنتديات العربية لنقل الدم ATM، المنظمة العالمية للفصائل النادرة حيث يمكن



(هاني الشمري)

د. جمال الحربي متحدداً للزميل عبدالكريم العبدالله

ذات الصلة بأهداف وغايات التنمية العالية المستخدمة حتى عام 2030.

هل تقبل لجنة البحوث مقترحات من غير الأطباء؟  
● تستقبل اللجنة طلبات ومقترحات وخطط البحوث الطبية والصحية من الأطباء والهيئة التمريضية والفنيين وأعضاء هيئة التدريس والباحثين والطلاب بكلية جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ولا يقتصر عمل اللجنة على البحوث المقدمة من الأطباء فقط لأن العديد من القضايا والأمور الصحية تحتاج إلى دراستها من جانب التخصصات الأخرى فإن هناك العديد من المحددات الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على الصحة كذلك فإن موضوع اقتصاديات الصحة يحتاج إلى المزيد من الدراسة من منظور غير طبي لتوفير وتحديث البيانات اللازمة لإنشاء نظام لحسابات الصحة الوطنية الذي توصي به منظمة الصحة العالمية، كما أن بحوث أداء النظام الصحي لا تقتصر فقط على الجوانب الطبية بل تتطرق أيضاً إلى جوانب اجتماعية وسلوكية تؤثر على أنماط الحياة ومن ثم على الصحة وتؤثر على أداء النظام الصحي ومدى تحقيق الأهداف المرجوة منه.

وبهذه المناسبة فإنني ادعو الباحثين من الأطباء ومن التخصصات الأخرى لتقديم مقترحات وخطط بحثية لتوفير وتحديث المعلومات والبيانات عن السلوكيات المؤثرة في الصحة والمحددات الاجتماعية للصحة واقتصاديات الصحة وتقييم أداء النظام الصحي ورسد وتحليل آراء المراجعين والمرضى بالخدمات الصحية وهي موضوعات لا تقل أهمية عن الموضوعات الطبية.

بنك الدم هل توجد لديكم خطط لإعادة هيكلة بنك الدم؟  
● بالنسبة لإدارة خدمات نقل الدم، فقد تقدمت الإدارة باقتراح لإعادة الهيكلة تتماشى مع الرؤية المستقبلية والتوسع في خدمات نقل الدم والمراكز والأفرع التابعة لها.

ما المشروعات الجديدة لبنك الدم،

المؤشرات الوطنية عن عوامل الخطورة ذات العلاقة بالأمراض المزمنة غير المعدية مثل التدخين والسمنة وزيادة الوزن والخمول البدني والأمراض المزمنة غير المعدية وفي مقدمتها أمراض القلب والسرطان والسكري والأمراض النسبية المزمنة وتنفيذ المسوحات الصحية التي تهدف إلى توفير المؤشرات الصحية عن معدلات انتشار عوامل الخطورة وتلك الأمراض والأعباء المترتبة على انتشارها مثل الإعاقة والوفيات والأعباء المؤثرة على جودة التمتع بالحياة.

كذلك فإن الأولويات تتضمن بحوث تقييم أداء النظام الصحي وإيجاد الحلول المناسبة للتصدي للتحديات التي تواجه النظام الصحي الحديث ومنها قيام النظام الصحي بأداء وظائفه المختلفة.

وبمناسبة توقيع مذكرة التفاهم بين وزارة الصحة ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي فإنني ادعو الزملاء الأطباء والباحثين سواء من داخل الكويت أو من خارجها إلى وزارة الصحة أو من جامعة الكويت ومن الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ومعهد الكويت للأبحاث العلمية للاستفادة من هذه الفرصة والتقدم بمقترحات ومشروعات البحوث ضمن الأولويات الصحية والوطنية والتي على ثقة من أن دعم مؤسسة الكويت للتقدم العلمي للبحوث ضمن تلك الأولويات سيسهم في وضع الحلول المستندة للدراسات العلمية للمشاكل والتحديات الصحية ذات العلاقة بالصحة وتوفير وتحديث قاعدة البيانات الوطنية عن المؤشرات «Indicators» ذات العلاقة بالصحة ضمن الأجندة العالمية للتنمية المستدامة حتى عام 2030 والتي تتضمن 17 هدفاً و169 غاية يجب متابعتها حتى عام 2030 باستخدام المؤشرات ذات الصلة بكل منها وهناك العديد من تلك المؤشرات «Indicators» يحتاج اعدادها وتحديثها إلى إجراء بحوث ومسوحات صحية بصورة دورية وتتكامل مع منظومة المعلومات الصحية بوزارة الصحة وهذا هو دور ومسؤولية الجهات البحثية والباحثين والذي ندعو إليه اللجنة بالتعاون مع مؤسسة الكويت للتقدم العلمي من أجل إنجازها وتوفير الدعم اللازم للبحوث المتعلقة بنوك المجالات

المعملية المنظمة لذلك وبرزها إعلان هلسكي لأخلاقيات البحوث الطبية الصادر عن الجمعية الطبية الدولية والمواثيق الصادرة عن منظمة الصحة العالمية (WHO) ومنظمة اليونسكو ومن أهم تلك الحقوق الحق في المعرفة والخصوصية والسلامة وسرية المعلومات. ومن الناحية التاريخية فإن البحوث الطبية والصحية كانت منذ حوالي 40 عاماً جزءاً مهماً من النظام الصحي بالكويت حيث أنه وبموجب القرار الوزاري رقم 59 لسنة 1975 كانت بوزارة الصحة لجنة للأبحاث الصحية كما كان ضمن الهيكل الإداري بالوزارة إدارة للأبحاث الصحية وبعد ذلك وحدة للأبحاث الصحية كما كانت هناك لجنة سابقة تم تشكيلها منذ 2006 ومنذ إعادة تشكيل اللجنة بموجب القرار الوزاري رقم 207 لسنة 2012 فقد درست اللجنة أكثر من 400 بحث سواء من داخل الوزارة أو من جامعة الكويت أو من طلاب الدراسات العليا والمعوثين للدراسة بالتخصصات الطبية والصحية المختلفة، هذا إلى جانب البحوث المقدمة من طلبة مركز العلوم الطبية بجامعة الكويت والتي تقوم اللجنة بدراساتها وإبداء الرأي بشأنها من خلال لجنة فرعية يرأسها الأخ الأستاذ الدكتور عميد كلية الطب بجامعة الكويت وتجتمع بصورة دورية بمرکز العلوم الطبية.

وهذا الإنجاز بعمل اللجنة لا يقاس فقط بعدد البحوث والتي بلغت أكثر من 400 بحث خلال الفترة منذ عام 2013 وحتى الآن بل أيضاً بنوعية البحوث وحرص الباحثين على اختيار الموضوعات واتباع المنهجية العلمية والجوانب والمعايير الأخلاقية لتنفيذ البحث ومراعاة معايير حقوق المرضى وهو موضع اعترازنا وفخرنا وثقتنا بالكوادر الطبية والصحية التي تضطلع بالمهام والمسؤوليات البحثية بالقطاع الطبي والصحي.

ما أولويات البحوث التي اتفقت عليها مع مؤسسة الكويت للتقدم العلمي؟  
● أولويات البحوث التي تتفق رؤية وزارة الصحة مع مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بشأنها هي البحوث التي تهدف إلى توفير وتحديث

ذوي الاحتياجات الخاصة) حيث تم البدء في برنامج العمل اليومي قبل ستة تقريبا بحيث يمر الطفل على كل التخصصات في اليوم الواحد وبمعنى أكثر تركيزاً والفائدة المرجوة منه عالية جداً للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وأيضاً تم تخصيص 6 عيادات موزعة على مختلف المناطق الصحية والمتبقي الآن تجهيز ما تبقى من غرف التكامل الحسي التابعة لقسم العلاج بالعمل والتي يبلغ عددها 6 غرف موزعة على مختلف المناطق الصحية بنهاية عام 2017.

4 - التوسع في الخدمة العلاجية من خلال افتتاح عيادات تخصصية للعلاج الطبيعي خارج نطاق المستشفيات في مختلف المناطق الصحية للتقليل من قائمة الانتظار وتحسين جودة الخدمة العلاجية المقدمة.

5 - تحفيز العمل على إجراء البحوث والدراسات الإكلينيكية التخصصية في مجالات العلاج الطبيعي المختلفة وتسهيل أمور إجرائها.

6 - الاستمرار في تطبيق سياسة مرضى الجودة الشاملة (TQP) حيث يتم وضع وتطبيق أحدث البروتوكولات العلاجية والمعايير العالمية في فحص وعلاج المرضى وقد بدأ العمل في البرنامج في يناير 2015 وهو برنامج مستمر يستغرق تنفيذه سنتين.

7 - استحداث برامج تخصصية للعلاج الطبيعي من خلال عقد اتفاقيات محلية ودولية مع مراكز وجامعات متخصصة في مجال العلاج الطبيعي.

8 - الاستمرار في تطبيق مراحل برنامج تأهيل مرضى القلب.

9 - فصل الميزانية السنوية المخصصة لأجهزة العلاج الطبيعي عن ميزانية أقسام النظام والطب الطبيعي والعمل على زيادتها للوفاء بمتطلبات أقسام العلاج الطبيعي بالمستشفيات بسبب افتتاح أقسام جديدة.

10 - بناء مبنى جديد لإدارة خدمات العلاج الطبيعي بدلاً من المبنى الحالي يتضمن وجود قاعة علمية بالإدارة للاستفادة منها في برامج التدريب والتعليم المستمر وأنشطة الإدارة الاجتماعية.

وقع وزير الصحة بروتوكول تفاهم مع مؤسسة الكويت للتقدم العلمي في مجال البحوث الصحية. فهل لديكم إحصائيات عن البحوث بالوزارة؟

● توقيع مذكرة التفاهم بين وزارة الصحة ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي في مجال دعم وتشجيع البحوث الطبية والصحية يعتبر تنويهاً للتعاون الإيجابي بين الجانبين في مجال البحوث الطبية والصحية وتطوير المنظومة البحثية ونقله نوعية بها لتقديم الدعم والتمويل للباحثين وللأطباء.

وقد أعاد وزير الصحة تنظيم آلية تنسيق البحوث الطبية والصحية من خلال إصدار القرار الوزاري رقم 207 لسنة 2012 والقرارات المكملة له بتشكيل وتحديد اختصاصات اللجنة الدائمة لتنسيق البحوث الطبية والصحية وقد توليت رئاسة اللجنة منذ عام 2014 ووضعت اللجنة بعد إعادة تشكيلها وتحديد اختصاصاتها آلية لتنظيم العمل واستقبال وتقديم المساعدة والدعم للباحثين ودراسة البروتوكولات وخطط البحوث من النواحي الطبية والفنية والأخلاقية للناك من توافقها مع معايير حقوق المرضى وأخلاقيات البحوث ذات الصلة بالإنسان والصادرة من المنظمات الدولية وفقاً للاتفاقيات

هل ستقوم الوزارة بتأجيل تنفيذ بعض المشاريع التابعة لقطاع الخدمات المساندة ترشيحاً للإفراق؟  
● تعمل الوزارة على ترشيح الإفراق حالياً بإعادة ترتيب الأولويات لتنفيذ مشاريع قطاع الخدمات المساندة بحيث تكون الأولوية للمشاريع التي تخدم تطوير الخدمات العلاجية للمرضى، علماً بأن وزارة الصحة كسائر وزارات الدولة يتولها ما يتولى غيره ترشيحاً أو إنفاذاً لكنها حريصة على ألا يمس هذا الترشيد الجوانب الفنية المهمة التي تمس المرضى وتهدف إلى الارتقاء بالخدمات الصحية.

أعلنت الوزارة عن التوسع في العلاج الطبيعي داخل البلاد بدلاً من العلاج بالخارج. فهل هناك مراكز علاج طبيعي بالكويت تضاهي نظيرتها العالمية؟  
● خدمة العلاج الطبيعي متوفرة في القطاع الخاص والكثير منها يقدم خدمة مميزة إلا أنها قد تفتقر إلى التأهيل بمفهومه الشامل، حيث أن خدمة التأهيل تشتمل على تقديم خدمات العلاج الطبيعي والعلاج بالعمول وعلاج التخاطب والعلاج المائي والعلاج النفسي والاجتماعي وتوجد هذه الخدمات بإعدادها المتكاملة في مستشفى الطب الطبيعي والتأهيل الصحي التابع لوزارة الصحة، وبهذه المناسبة نحن نحرص ونشجع القطاع الخاص بأن يركز على تطوير خدماته، وتلقيها استجابة من القطاع الخاص بعمل ذلك بأسرع وقت وبأفضل جودة والمعتمدة عالمياً.

تطبيق التخصصات بالمستشفيات له أبعاد قانونية وفنية ويجب أن تسبقه دراسات جدوى

توقيع مذكرة تفاهم بين «الصحة» و«التقدم العلمي» في مجال دعم وتشجيع البحوث الطبية والصحية

توجه لإعادة هيكلة «بنك الدم» تماشياً مع التوسع في خدمات نقل الدم والمراكز والأفرع التابعة له

خاطبنا الديوان لتوفير درجات وظيفية للمريض لسد النقص في المستشفيات

أكثر من 60٪ من أفراد الهيئة التمريضية في المستشفيات والمراكز الصحية من الجنسية الهندية

ضعف الامتيازات وقلة الحوافز سبباً عزوفاً عن الالتحاق بسلك الطوارئ الطبية والتمريض

حل مشكلة استقطاب الممرضين من الهند ونحرص على اختيار أفضل العناصر

مشاريع مستقبلية

ما مشاريع خطة إدارة خدمات العلاج الطبيعي المستقبلية؟

1 - الانتهاء من تجهيز عيادتين (رجال - نساء) بمركز الروضة الجديد وبالتنسيق مع توفير الأجهزة الطبية لتشغيل العيادات.

2 - الانتهاء من وضع الخطوات الأولية والكروكي الخاص لسياسة عمل مركز الروضة القديم لتشغيله كمركز للعلاج الطبيعي بخدم سكان منطقة العاصمة.

3 - متابعة الجدول الزمني لخطة التنمية المتعلقة بإدارة خدمات العلاج الطبيعي لسنة 2015/2016 (مشروع تطوير خدمات العلاج الطبيعي للأطفال

بعض المشاريع التابعة لقطاع الخدمات المساندة ترشيحاً للإفراق؟  
● تعمل الوزارة على ترشيح الإفراق حالياً بإعادة ترتيب الأولويات لتنفيذ مشاريع قطاع الخدمات المساندة بحيث تكون الأولوية للمشاريع التي تخدم تطوير الخدمات العلاجية للمرضى، علماً بأن وزارة الصحة كسائر وزارات الدولة يتولها ما يتولى غيره ترشيحاً أو إنفاذاً لكنها حريصة على ألا يمس هذا الترشيد الجوانب الفنية المهمة التي تمس المرضى وتهدف إلى الارتقاء بالخدمات الصحية.

أعلنت الوزارة عن التوسع في العلاج الطبيعي داخل البلاد بدلاً من العلاج بالخارج. فهل هناك مراكز علاج طبيعي بالكويت تضاهي نظيرتها العالمية؟  
● خدمة العلاج الطبيعي متوفرة في القطاع الخاص والكثير منها يقدم خدمة مميزة إلا أنها قد تفتقر إلى التأهيل بمفهومه الشامل، حيث أن خدمة التأهيل تشتمل على تقديم خدمات العلاج الطبيعي والعلاج بالعمول وعلاج التخاطب والعلاج المائي والعلاج النفسي والاجتماعي وتوجد هذه الخدمات بإعدادها المتكاملة في مستشفى الطب الطبيعي والتأهيل الصحي التابع لوزارة الصحة، وبهذه المناسبة نحن نحرص ونشجع القطاع الخاص بأن يركز على تطوير خدماته، وتلقيها استجابة من القطاع الخاص بعمل ذلك بأسرع وقت وبأفضل جودة والمعتمدة عالمياً.

تطبيق التخصصات بالمستشفيات له أبعاد قانونية وفنية ويجب أن تسبقه دراسات جدوى

توقيع مذكرة تفاهم بين «الصحة» و«التقدم العلمي» في مجال دعم وتشجيع البحوث الطبية والصحية

توجه لإعادة هيكلة «بنك الدم» تماشياً مع التوسع في خدمات نقل الدم والمراكز والأفرع التابعة له

خاطبنا الديوان لتوفير درجات وظيفية للمريض لسد النقص في المستشفيات

أكثر من 60٪ من أفراد الهيئة التمريضية في المستشفيات والمراكز الصحية من الجنسية الهندية

ضعف الامتيازات وقلة الحوافز سبباً عزوفاً عن الالتحاق بسلك الطوارئ الطبية والتمريض

حل مشكلة استقطاب الممرضين من الهند ونحرص على اختيار أفضل العناصر

مشاريع مستقبلية

ما مشاريع خطة إدارة خدمات العلاج الطبيعي المستقبلية؟

1 - الانتهاء من تجهيز عيادتين (رجال - نساء) بمركز الروضة الجديد وبالتنسيق مع توفير الأجهزة الطبية لتشغيل العيادات.

2 - الانتهاء من وضع الخطوات الأولية والكروكي الخاص لسياسة عمل مركز الروضة القديم لتشغيله كمركز للعلاج الطبيعي بخدم سكان منطقة العاصمة.

3 - متابعة الجدول الزمني لخطة التنمية المتعلقة بإدارة خدمات العلاج الطبيعي لسنة 2015/2016 (مشروع تطوير خدمات العلاج الطبيعي للأطفال

## مركز المحاكاة الطبي

سيكون له خبرة أكثر بعد تكرار التدريب على هذا النظام وخاصة البرنامج المخصص في العمليات وقطعنا شوطاً كبيراً في المفاوضات لتقييم العروض المقدمة للوزارة من المراكز العالمية المتخصصة والجامعات المرموقة بهذا الخصوص، ونسعى إلى إنشاء مركز متكامل.

مركز المحاكاة الطبي هو لتدريب طلبة الطب والخريجين والأطباء العاملين والمرضى بالمستشفيات وفني الطوارئ الطبية أيضاً، وهذا النظام له فوائد كثيرة أهمها التدريب ورفع الكفاءة وتحسين مهارات الأداء وهو ما يؤدي إلى التقليل من الأخطاء وأيضاً يعمل على تقصير مدة العملية الجراحية لأن الجراح

مركز المحاكاة الطبي هو لتدريب طلبة الطب والخريجين والأطباء العاملين والمرضى بالمستشفيات وفني الطوارئ الطبية أيضاً، وهذا النظام له فوائد كثيرة أهمها التدريب ورفع الكفاءة وتحسين مهارات الأداء وهو ما يؤدي إلى التقليل من الأخطاء وأيضاً يعمل على تقصير مدة العملية الجراحية لأن الجراح